الأهرام

١٩٥٦/٨/١٩

بنـامـا

احتجت بنما على انها لم تدع الى مؤتمر لندن. ولن تتاح اليوم ان تسعى بنما في ابطال دعوة مصر الى مؤتمر لندن الى القاهرة ويستمع الرئيس جمال عبد الناصر الى ما يتعلق بالقنوات الدولية من مشكلات واحدة او متشابهة

والولايات المتحدة الامريكية مشروع يبحثه مؤتمر لندن ، خاص بانشاء رقابة دولية على الملاحة في القناة .

ولا يخفى ان الولايات المتحدة الامريكية تهيمن على قناة بنما ، فنقل كلمة عن هذه القناة فيه جوانب لا تزال غامضة من المشروع الامريكي ، وتوضح على الاخص معنى التدويل الذي تطلبه امريكا للقناة المصرية .

لا نطيل في العرض لتاريخ القناة التي تصل الاوقيانوس الاطلنطي بالاوقيانوس الباسيفيكي . فقد كانت فكرة شقها ، او شق قناة مثلها موضع بحث يرجع عهده الى ما قبل القرن الماضي . وفي ١٩ يوليو سنة ١٨٥٠ عقدت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا معاهدة اتفقت فيها الدولتان على شق القناة الامريكية واتفقتا على انشاء نظام لرقابتها مشتركة بينهما . ولم يبدأ حفرها الا عام ١٨٨٢ وكانت الشركة التي تتولى العمل شركة فرنسية انشأها فردينان دي لسبس كالشركة التي انشأها لحفر القناة المصرية ، وقد نالت امتيازها سنة ١٨٧٨ من دولة كولومبيا لانه كانت منطقة القناة تابعة لها . وانسحبت الشركة الفرنسية الى وقف العمل عام ١٨٨٩ نتيجة فضيحة مالية سياسية مشهورة ، وخلفتها شركة فرنسية اخرى ، فشلت كسابقتها وكفت عن العمل عام ١٨٩٩ . فعرضت الولايات المتحدة الامريكية الحلول محل الشركتين في استغلال امتيازها وكان في طليعة ما اقتضته ان تتحرر من المعاهدة التي كانت قد عقدتها مع انجلترا عام ١٨٥٠ ، بحسبانها متناقضة لمذهب مونرو وهو المذهب الذي يأبى كل تدخل من الدول الاوروبية في الشؤون الامريكية وتم هذا التحرر للولايات المتحدة بمعاهدة ابرمتها مع انجلترا في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠١ ، وهي لا تزال تسعى الى الاتفاق مع كولومبيا

واتفقت الولايات المتحدة الامريكية مع كولومبيا على نيل الامتياز بدفع تعويض لها ولكن مجلس الشيوخ في كولومبيا رفض الاتفاق . ورأى اقليم بنما انه سيحرم من الربح الذي يؤول اليه من شق القناة ، فثار على كولومبيا واعانته الولايات المتحدة الامريكية عليها بأن منعتها من انزال جندها في ارضه فنجحت الثورة . واعلن نفسه دولة مستقلة ، وبادرت هي الى الاعتراف بهذه الدولة فوقعت مع بنما في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ، معاهدة نزلت بها بنما للولايات المتحدة الامريكية عن منطقة من ارضها على طول القناة عرضها خمسة اميال في مقابل تعويض قدره عشرة ملايين من الدولارات وجعل سنوي لا يزيد على ربع مليون يدفع بعد تسع سنوات .

وانتهى حفر القناة ، فبدأت الملاحة فيها ١٥ اغسطس سنة ١٩١٤ ونالت كولومبيا من الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢١ تعويضا قدره ٢٥ مليون دولار عن فقد بنما .

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد تعهدت لبنما سنة ١٩٠٣ بأن تضمن لها استقلالها . ولكن في سنة ١٩٣٦ اتفقت معها على ان تسحب ضمانها هذا ، ورفعت الجعل الذي تدفعه لها الى ٤٣٠ الف دولار في السنة .

وفي يناير سنة ١٩٥٥ عقدت الدولتان معاهدة زادت الـ ٤٣٠ الف دولار الى مليون و ٩٣٠ الف ، واذنت بنما للولايات المتحدة الامريكية في ان تنشئ طريقا عسكريا عبر ارضها وتنازلت لها عن منطقة للتدريب العسكري مدة ١٥ سنة .

ويتضح مما تقدم ان نظام القناة الامريكية يختلف جد الاختلاف عن نظام القناة المصرية ، ويرجع الى سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على قناة بنما . واليك اظهر وجوه الاختلاف :

(١) نالت الولايات المتحدة الامريكية من بنما حق السيادة الارضية على القناة ، والمياه البحرية الاقليمية في طرفيها ، وبمقتضى هذه الامتيازات تملك حق الاحتكار لسبيل المواصلات الاوقيانوسية . (معاهدة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٠٣ وقد عقدت لمائة سنة يجوز تجديدها)

(٢) للولايات المتحدة الامريكية الحق في ان تقيم على منطقة القناة جميع القوات المسلحة التي تحسبها لازمة للدفاع عن هذا المجرى المائي وقد بنت في هذه المنطقة معاقل عسكرية قوية

(٣) لم تلتزم الولايات المتحدة الامريكية اي تعهد يتعلق بمرور سفن لدولة تعاديها ، في زمن حرب . فلها السيطرة الكاملة على قناة بنما في هذه الحالة .

(٤) ليس لقناة بنما معاهدة دولية كالتي عقدت سنة ١٨٨٨ لقناة السويس

(٥) لايحق الاحتجاج على القائمين على القناة الامريكية الا لبريطانيا ، دون غيرها من الدول الكبيرة او الصغيرة . فان بريطانيا ، مع نزولها في معاهدة ١٩٠١ عن حقها في الرقابة المنصوص عليه في معاهدة ١٨٥٠ ، حفظت لنفسها بعض الحقوق المتعلقة باستخدام القناة . ولكن الولايات المتحدة الامريكية زادت سيطرتها على بنما في معاهدة عقدتها مع بريطانيا سنة ١٩٤٠ ونزلت فيها بريطانيا للولايات المتحدة الامريكية عن جميع قواعدها البحرية المجاورة .

(٦) تنظيم القناة الامريكية حكومة تتولى الادارة وتدخل في ولايتها الشؤون الصحية فيها والملاحة ، كما تقل امرها وتجبى لها اسبابها المالية شركة اسمها شركة القناة هي هيئة حكومية . وعلى راس الحكومة والشركة امريكي واحد ، هو الحاكم في الاولى والمدير في الثانية .

الى اي حد تود الولايات المتحدة الامريكية ان تستمد ما لها من ولاية على قناة بنما الى الهيئة الدولية التي تقترح انشاءها لرقابة الملاحة في القناة المصرية ؟